اقتصاديات

▪ عباس الغالبي

التجارة.. والقطاع الخاص!

لعل من أهم الاستراتيجيات التي يفترض ان تضطلع بها وزارة التجارة، مهمة تطوير القطاع الخاص والعمل على تنشيط وتفعيل دوره في المشهد الاقتصادي ، والأخذ بيده لأخذ دور الريادة في ظل التوجه الحالي لاقتصاد السوق .

ولكن هذه الوزارة تغرد خارج السرب ولم تمتلك رؤية أو إستراتيجية واضحة المعالم لإمكانية تطوير القطاع الخاص، على الرغم من وجود دائرة خاصة بهذا الخصوص ، لكنني أتحدى الوزارة ان تفصح عن إستراتيجية عملية نفذت على مستوى الواقع العملي الملموس ، لا على مستوى التنظير والتصريحات والمؤتمرات والندوات والاجتماعات ، وأنا على استعداد لتفنيدها مسبقاً.

فمن المعروف أن وزارات التجارة في جميع أنحاء العالم ولاسيما في الدول النامية المتطلعة لاقتصاد الحر، هي المؤسسات الحكومية التي تضع الاستراتيجيات اللازمة للنهوض بدور القطاع الخاص كشريكٍ وكتوأم حقيقي للقطاع العام في بداية التحول ، وصولاً إلى ريادة ودور نشيط وفاعلٍ للقطاع الخاص في نهاية المطاف على مستوى القوانين فضلاً عن إيجاد المناخات الخصبة للاستثمار في القطاعات الاقتصادية كافة والمشاركة في صناعة القرار الاقتصادي ، لكن الذي يحدث في العراق وبعد مرور أكثر من سبعة سنين على التغيير السياسي عام ٢٠٠٣ لم تتغير المعادلة فما زالت هنالك هيمنة شبه مطلقة للقطاع العام وما زالت مؤسسات الدولة تشتغل بالعقلية المركزية التي تعتبر الحكومة الرب الأكبر للاقتصاد الوطني وهي الممول الوحيد للأنشطة الاقتصادية كافة على الرغم من إقرار الدستور الحالي على أن الدولة تسير على وفق آليات اقتصاد السوق.

والأدهى من ذلك ان المسؤولين التنفيذيين وقبلهم اعضاء السلطة التشريعية يدعون ويطالبون على الملأ وعلى رؤوس الاشهاد بضرورة تفعيل القطاع الخاص وتنشيط دوره ودعمه بشكل كبير ، ولا ندري يطالبون من ، ويدعون من ، وهم اصحاب القرار السياسي والاقتصادي على حد سواء ، انها مفارقة ضمن سلسلة المفارقات التي تكتنف المشهد العراقي بشقيه السياسي والاقتصادي ، في وقت تبرز وبشكل جلي تغليف القرار الاقتصادي بالبعد السياسي على طول الخط ، وهي ظاهرة ينفرد بها العراق بصورة أكثر تجلياً من البلدان الاخرى المشابهة الى حد ما الظروف السياسية التي مر بها العراق.

وعودا على بدء ، فإن الضرورة تستدعي أن تنهض وزارة التجارة بمهامها الرئيسية وتعمل على تطبيق إستراتيجية عملية لا تنظيرية لتفعيل القطاع الخاص بعد تشخيص العراقيل والعقبات ومواطن الضعف والإتيان بحلول ناجعة لا حلول ترقيعية تبدأ فورتها عند الحملات الانتخابية وتتلاشى وتضمحل بعيد انتهاء الانتخابات بوقت قصير ، كما من الضروري ان تستعين وزارة التجارة بآراء الخبراء والأكاديميين في هذا الاتجاه من خارج التشكيلات الحكومية سعياً لمشاركة الرأي العام بهذه المهمة الغاية في الضرورة وان لا تستكين الوزارة العتيدة عند مفردات البطاقة التموينية التي فشلت هي الاخرى بشهادة القاصي والداني .

تسعى لسد حاجة المحطات الكهربائية منه

النفط تكشف عن مشاريع استثمارية كبيرة في الغاز

□بغداد / المدى

مشاريع استثمارية في حقول النفط .. ارشيف

كشفت وزارة النفط عن وجود مشاريع استثمارية كبيرة للغاز في العراق وفيما بينت سعيها إلى سد حاجة المحطات الكهربائية منه أكدت أن العراق سيصدر هذه المادة الى بقية الدول بعد خمسة اعوام.

وقال وزير النفط عبد الكريم لعيبي على هامش مؤتمر بشأن تطوير المؤسسات النفطية أن المرحلة المقبلة ستشهد التركيز على الاستثمار في القطاع الغازي بالبلاد"، مبينا أن الوزارة لديها مشاريع عملاقة في إنتاج الغاز الطبيعي والمصاحب في العراق.

وأضاف لعيبي أن الوزارة تعاقدت مع شركة شل لاستثمار الغاز المصاحب من ثلاثة حقول نفطية في البصرة وباستثمارات تفوق ١٨ مليار دولار، إضافة إلى مشاريع منفصلة مع عدد من الشركات للحقول ضمن جولة التراخيص الثانية التي تشمل حقول مجنون والحلفاية وغرب القرنة المرحلة الثانية وبدرة، فضلا عن استثمار الحقول الغازية في جولة التراخيص الثالثة".

وتابع لعيبي أن الوزارة تسعى للاستثمار الكامل للغاز وعدم السماح لحرق أي كمية منه مستقبلا، مشيرا إلى أنها ستسعى أيضا خلال الفترة المقبلة إلى سد حاجة المحطات الكهربائية من الغاز الطبيعي وتصدير الفائض منه إلى دول العالم بشكل تجاري بعد العام ٢٠١٧.

يذكر أن وزارة النفط قد أعلنت، في آذار ٢٠١١، عن جولة التراخيص الرابعة لتطوير عدد من الرقع الاستكشافية النفطية والغازية وتشمل ١٢ موقعا موزعة على محافظات نينوى، والأنبار والنجف والقادسية وبابل والمثنى وديالى وواسط والبصرة وذي قار.

ولفت العيبي الى تقديم ثلاث شركات نفطية عالمية عروضا لتطوير حقل كركوك النفطي، مشيرة إلى أن الحقل تعرض خلال فترة الثمانينيات إلى استنزاف غير طبيعي من مخزونه النفطي.

وقال إن شركة بي بي البريطانية وشركتي بيكر هيوز، وشلمبر جير الأمريكيتين، قدمت عروضا لتطوير حقل كركوك النفطي"، مشيرا إلى أن "الوزارة وضعت خطة لتطوير الحقل بشكل أمثل خلال السنوات المقبلة".

وأضاف لعيبي أن الوزارة بصدد دراسة العروض تمهيدا لاختيار الشركة المنفذة لتطوير الحقل"، لافتا إلى أن "حقل كركوك الذي تم الإنتاج فيه لأول مرة قبل ٧٠ عاما، يعتبر من الحقول المهمة في محافظة كركوك، إلا أن الحقل تعرض خلال فترة الثمانينيات إلى استنزاف غير طبيعي من مخزونه النفطي.

وقال إن شركة بي بي البريطانية وشركتي بيكر هيوز، وشلمبر جير الأمريكيتين، قدمت عروضا لتطوير حقل كركوك النفطي"، مشيرا إلى أن "الوزارة وضعت خطة لتطوير الحقل بشكل أمثل خلال السنوات المقبلة".

وأضاف لعيبي أن الوزارة بصدد دراسة العروض تمهيدا لاختيار الشركة المنفذة لتطوير الحقل"، لافتا إلى أن "حقل كركوك الذي تم الإنتاج فيه لأول مرة قبل ٧٠ عاما، يعتبر من الحقول المهمة في محافظة كركوك، إلا أن الحقل تعرض خلال فترة الثمانينيات إلى استنزاف غير طبيعي من مخزونه النفطي.

ووقع العراق خلال العام ٢٠١٠، عقوداً عدة مع شركات عالمية لتطوير بعض حقوله النفطية ضمن جولتي التراخيص الأولى والثانية، للتوصل إلى إنتاج ما لا يقل عن ١١ مليون برميل يومياً، في غضون السنوات الست المقبلة، و١٢ مليون برميل يومياً بعد إضافة الكميات المنتجة من الحقول الأخرى بالجهد الوطني، وتركزت تلك العقود في غالبيتها على حقول الجنوب، كما وقع عقودا مع شركات عالمية لتطوير واستثمار الغاز الطبيعي لثلاث حقول غازية ضمن جولة تراخيص ثالثة.

ووافق مجلس الوزراء، في تشرين الثاني ٢٠١١، على تأسيس شركة غاز البصرة التي ستتولى معالجة الغاز المصاحب للنفط من حقول الرميلة والزبير وغرب القرنة بالمشاركة بين شركة غاز الجنوب المملوكة لوزارة النفط بنسبة ٥١ ٪ وشركتي رويال دتش شل بنسبة ٤٤ ٪ وميتسوبيشي اليابانية بنسبة ٥٪".

وتشير التقديرات الأولية إلى أن العراق يمتلك مخزوناً يقدر بـ١١٢ تريليون قدم مكعب من الغاز، إلا أن ٧٠٠ مليون قدم مكعب منه يحترق يومياً ويهدر بسبب عدم وجود البنية التحتية.

وعرضت وزارة النفط في أيار من العام ٢٠١٠، ثلاثة حقول غازية للاستثمار الأجنبي وهي حقول المنصورية والسيبة وعكاز، فيما ستكون الشركات التي ستقوم بتطوير الحقول النفطية ملزمة بمنع حرق أي كمية من الغاز المصاحب للنفط، كما ستلتزم ببناء منشآت لتصنيع الغاز المصاحب وتسليمه للعراق من دون مقابل.

برلماني : تطبيق التعرفة الكمركية يحتاج إلى إجراءات مسبقة

□ بغداد / المدى

اكد عضو اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب عبد الحسين العبطان ضرورة تهيئة الأرضية المناسبة قبل إطلاق قوانين التعرفة الكمركية أو حماية المستهلك، مشيرا الى عدم وجود إدارة قوية لملف الاقتصاد العراقي.

وقال العبطان بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء): أن إجراء التعرفة الجمركية أو حماية المستهلك يجب أن لا يضر بالمصلحة العامة، موضحا أهمية ان توفير المناخ المناسب عند تطبيق مثل هكذا قوانين كرسم المستلزمات ورسم المستحضرات و أن تكون هنالك دوائر مهمتها مراقبة مثل هذا التشريع لمدة زمنية بالدقائق وبالساعات والأيام فضلاً عن مراقبة التوازن الذي يحصل في السوق.

وأضاف: أن تطبيق قانون حماية المستهلك فيه نوع من الايجابية كما حصل في القطاع الزراعي، لكن على حساب المواطن كون ان اللجنة المشرفة على عملية حماية المستهلك لم تكن مفعلة.

وتابع العبطان: أن المشكلة تكمن في الملف الاقتصادي بشكل عام لأنه يحتاج الى إدارته بطريقة صحيحة وقوية، لذا على الجهات المعنية والمهتمة بتنمية الاقتصاد العراقي أن تهيئ إدارة يمكن الاعتماد عليها مستقبلا في إدارة الأزمة الاقتصادية.

وكان العراق يفرض رسوما كمركية على السلع قبل العام ٢٠٠٣ وفقا لقانون ٧٧ لعام ١٩٥٥ وقد توقف بعد ذلك مع دخول القوات الأميركية إلى العراق ليصدر الحاكم المدني في العراق بريمر رسوما بقيمة (٥٪) على السلع الداخلة إلى العراق والتي عرفت حينذاك برسوم إعادة إعمار العراق في الوقت

خبير يحذر من تعرض البلاد إلى انكماش اقتصادي

□ بغداد /المدى

نفسه حذر الخبير الاقتصادي حيدر الشمري من احتمال دخول بضائع تالفة أو منتهية الصلاحية عبر منفذ زرباطية الحدودي مع إيران، مطالباً سلطات المنفذ بالتحقق من صلاحية المواد الغذائية المستوردة قبل منحها تراخيص الدخول.

وقال الشمري بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء): لا توجد سيطرة حقيقية في المنافذ الحدودية العراقية لاسيما منفذ زرباطية الحدودي مع إيران على البضائع والسلع التي تدخل الى البلد، ما جعل التجار والمستوردين يستغلون المناسبات الدينية والأعياد لتوريد مواد غذائية تخلو من تاريخ الإنتاج ومدة الصلاحية.

وأضاف: أن تزايد الطلب على المواد الغذائية المختلفة في المناسبات الدينية والأعياد وغيرها، خاصة العصائر والحلويات تدفع التاجر الى استيراد كميات كبيرة منها، ما يعد عاملاً مشجعاً لتدفق مواد غذائية تالفة ومنتهية الصلاحية الى البلاد.

ويعد منفذ زرباطية أحد المنافذ الحدودية العراقية المشتركة مع إيران ويقع في جنوب شرق محافظة واسط، ويبعد بنحو (٩٠) كم عن الكوت مركز المحافظة.

الدخول الى العراق.

وأضاف: أن استمرار المشاكل السياسية ستؤدي الى انشغال المسؤولين عن الجانب الاقتصادي ويتركون الاقتصاد العراقي وكيفية النهوض به، وبالتالي ستضعف الحركة الاستثمارية مسببة انكماشا اقتصاديا كبيرا من الصعب معالجته.

ودعا الى ضرورة حل جميع النزاعات السياسية بين الكتل بطريقة الحوار لمصلحة البلد وشعبه، لأن الاقتصاد العراقي هو العامل الرئيسي لتحقيق الاستقرار في البلد.

ومن الجدير بالذكر ان الصراعات السياسية أثرت على الاقتصاد العراقي من ناحية انخفاض قيمة الدينار أمام الدولار وتذبذب مؤشر سوق الاوراق المالية، وزيادة الاسعار في الاسواق المحلية، وعزوف المستثمرين من دخول العراق.

خطة لتنفيذ ثمانية مجسرات في بغداد

□ بغداد /المدى

اعلنت امانة بغداد عن اعداد خطة لتنفيذ (٨) مجسرات جديدة في بغداد وذلك لفك الاختناقات المرورية. وقالت الأمانة في بيان صحفي اطلعت عليه المدى ان خطة عام ٢٠١٢ تشمل الاعلان عن تنفيذ حوالي ثمانية مجسرات جديدة وعدد من الانفاق من اجل تحسين واقع قطاع الطرق والمساهمة بتأمين انسيابية حركة السير والمرور وقلة الاختناقات المرورية في شوارع العاصمة بغداد".

واضاف البيان ان هذه المجسرات والانفاق سيتم طرحها للإعلام واستقطاب الشركات العالمية والإقليمية والمحلية لتتنافس على تنفيذها وفق احدث المواصفات والتصاميم"، مشيرا الى ان امانة بغداد انجزت تنفيذ (١٢) مجسرا كان لها الاثر الواضح في قلة الاختناقات المرورية وتحسين كفاءة شبكة النقل في مدينة بغداد".

وبين أن الامانة منفتحة على الشركات العالمية واستقطابها لتنفيذ المشاريع الاستراتيجية المهمة او مشاريع البنى التحتية كالطرق والجسور والصرف الصحي والبيئة وغيرها من القطاعات الخدمية المهمة".

واشار الى ان اللقاء مع الشركات التركية المتخصصة بقطاع البنى التحتية كالصرف الصحي والمجسرات والطرق والانفاق والسكك الحديدية والمترو لكي تضمن المشاركة في تنفيذ المشاريع التي تروم الأمانة عرضها ضمن خططها للعام الحالي والأعوام اللاحقة وتنافسها مع بقية الشركات العالمية الاخرى التي ترغب بتنفيذ مشاريع اعادة الاعمار والبناء.

21 مليار دينار لتنفيذ مشاريع في الديوانية

□ الديوانية/تحسين الزركاني

بين محافظ الديوانية سالم حسين علوان تخصيص (٢١) مليار دينار كمبلغ إضافيٍ لتنفيذ المشاريع في المحافظة لافتا الى ان الايام المقبلة سوف تشهد المصادقة على (٤٢) مليار دينار. وقال علوان لـ (المدى برس) : ان المشاريع ستكون بمثابة ورش عمل موزعة بالتساوي بحسب النسب السكانية في عموم المحافظة لغرض توفير الخدمات الضروريٍة التي تفتقر لها الديوانية موضحا ان الاخيرة شرعت بإنشاء قائمة للشركات المتميزة على خلاف القائمة السوداء التي وضعت فيها الشركات التي تخلت عن التزاماتها.

وأضاف علون: ان المحافظة ارسلت مشاريعها إلى وزارة التخطيط منذ شهر أيلول الماضي مشيراً الى ان الوزارة لم تصرف المبالغ المرصودة.

وكانت الحكومة قد خصصت لمحافظة الديوانية مبلغ (٢١٨) مليار دينار موازنة للعام الحالي ٢٠١٢ ، بعد أن كانت (١١٠) مليار دينار في العام الذي سبقه.

وكانت محافظة الديوانية قد طالبت نواب المحافظة بالسعي إلى زيادة الموازنة المالية المخصصة إلى المحافظة ، لاعتبارها ثاني أفقر المحافظات العراقية ، ولا تمتلك موارد اقتصادية أخرى، بعد ان شهد قطاع الزراعة موردها الوحيد تدهورا واضحا خلال السنوات الماضية

في الوقت نفسه أعلنت محافظة الديوانية عن إلغاء ٢٠٠ عقد كأجر يومي لعمال تم التعاقد معهم للعمل في محطات كهربائية، عازية السبب إلى الطريقة غير الشفافة التي تم اتباعها للتعاقد، فيما أشارت إلى أنها شكلت لجنة مختصة بشأن العقود.

وقال معاون محافظ الديوانية حسين كاطع لـ"السومرية نيوز"، إن إدارة المحافظة ألغت ٢٠٠ عقد لعمال اجر يومي للعمل في محطات كهربائية بالمحافظة تم العاقد معهم من قبل المديرية العامة لإنتاج الطاقة الكهربائية في الفرات الأوسط".

وعزا كاطع أسباب إلغاء العقود إلى الطريقة غير الشفافة التي تم اتباعها للتعاقد بعدم الإعلان عن فرص العمل بالإضافة إلى عدم تشكل لجنة لاختيار المتقدمين وفق ضوابط محددة"، مشيرا إلى أن "إدارة المحافظة أعلنت عن فرص العمل في إذاعات محلية وشكلت لجنة مختصة لوضع استمارات ترجيح يتم ملؤها من المتقدمين ثم تتم المفاضلة على أساس النقاط". وأضاف كاطع أن العمالة المطلوبة شملت مختلف الاختصاصات التي ستباشر العمل في محطتي الديوانية الشمالية والشرقية لإنتاج الطاقة الكهربائية والتي من المؤمل أن تباشر بتولد الطاقة الكهربائية في تموز المقبل".

وكانت شركة STX الكورية الجنوبية أعلنت في تشرين الثاني ٢٠١١، عن مباشرتها بتنفيذ مشروع محطتي كهرباء الديوانية الشمالية والشرقية بطاقة إجمالية قدرها ٤٠٠ ميغاواط وبكلفة ٢٣٢ مليون دولار.